

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قسنطينة 3



كلية العلوم السياسية
قسم التنظيم السياسي والإداري

الرقم التسلسلي:.....
الرمز:.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
التخصص: حوكمة محلية

دور المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة دراسة حالة "الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان"

تحت إشراف الدكتورة

حيمر فتيحة

من إعداد الطالبتين:

زيرف سارة

شرقي آسيا

أعضاء لجنة المناقشة

أ. بوروني زكرياء رئيسا
د. حيمر فتيحة مشرفا
د. فريمش مليكة مناقشا

السنة الجامعية 2014 / 2015

الدورة : جوان

فهرس الموضوعات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	الشكر والتقدير
	الإهداءات
III - I	فهرس الموضوعات
VI - V	قائمة الأشكال والجداول
5-1	مقدمة:
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
27 - 6	المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة
8	المطلب الأول: نشأة وتعريف السياسة العامة
13	المطلب الثاني: خصائص ومستويات السياسة العامة
15	المطلب الثالث: صناعات السياسة العامة
22	المطلب الرابع: تصنيف السياسة العامة والعوامل المؤثرة فيها
33 - 28	المبحث الثاني: مفهوم الحكم الرشيد
28	المطلب الأول: نشأة مفهوم الحكم الرشيد
29	المطلب الثاني: تعريف الحكم الرشيد
30	المطلب الثالث: آليات الحكم الرشيد
32	المطلب الرابع: فواعل الحكم الرشيد
37 - 34	المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة العامة والحكم الرشيد
38	خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع وتنفيذ السياسات العامة الرشيدة	
49 - 40	المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني
41	المطلب الأول: نشأة وتعريف المجتمع المدني
46	المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني
48	المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني
58-50	المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسات العامة
50	المطلب الأول: الأحزاب السياسية وصنع وتنفيذ السياسات العامة
51	المطلب الثاني: جماعات المصالح وصنع وتنفيذ السياسات العامة
54	المطلب الثالث: الإعلام وصنع وتنفيذ السياسات العامة
55	المطلب الرابع: الرأي العام وصنع وتنفيذ السياسات العامة
67 - 58	المبحث الثالث: متطلبات المجتمع المدني لترشيد السياسات العامة
58	المطلب الأول: الشفافية في السياسات العامة
60	المطلب الثاني: المشاركة في السياسات العامة
62	المطلب الثالث: المساءلة والمحاسبة في السياسات العامة
64	المطلب الرابع: مكافحة الفساد والسياسات العامة
67	خلاصة واستنتاجات
الفصل الثالث: دور الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان في ترشيد السياسات العامة في الجزائر	
72 - 69	المبحث الأول: الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وترشيد السياسات العامة
69	المطلب الأول: التعريف بالرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
70	المطلب الثاني: علاقة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان مع المحيط الداخلي والخارجي
84 - 72	المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

72	المطلب الأول: إجراء مقابلة مع رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
75	المطلب الثاني: تفرغ وتحليل البيانات
84	خلاصة واستنتاجات
86	خاتمة
89	المراجع والمصادر
98	الملاحق
	الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة في الأساس إلى معرفة مدى مساهمة المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في الجزائر، حيث تضمنت ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي. حدد الأول منها مفهومي السياسة العامة والحكم الرشيد وكيفية الربط بينها. وبينما تناول الفصل الثاني منها مفهوم المجتمع المدني ودور منظماته في صنع وتنفيذ السياسات العامة ومتطلبات ترشيد هذه السياسات والمتمثلة في مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية، المشاركة المساءلة والمحاسبة، ومكافحة الفساد). في حين ركز الفصل الثالث منها على الجانب التطبيقي حيث وقع الاختيار على نموذج من منظمات المجتمع المدني الجزائري، وهو الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، قصد التعرف على مدى مساهمتها في ترشيد السياسات العامة بالجزائر، وذلك ما تم من خلال إجراء مقابلة مع مسؤول هاته المنظمة، وتحليل الاستمارة المتضمنة إجابات أعضائها عن مدى مشاركة المنظمة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، ومدى تطبيقها لشروط الرشادة .

وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن الحكم الرشيد هو الأقدر على ترشيد السياسات العامة للدول، كونه يلزم الأطراف الثلاث (الدولة، القطاع الخاص و المجتمع المدني) بالعمل في إطار من الشراكة والتقيد التام بشروط الرشادة.
- أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر تشارك أحيانا في صنع وتنفيذ السياسة العامة، لكن دورها يبقى محتشما إذا ما قورن بدور مثيلاتها في الدول الديمقراطية وذلك راجع أساسا إلى العراقيل القانونية، والتنظيمية والمالية التي تواجهها، والتي مردها طبيعة النظام السياسي الجزائري بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة - المجتمع المدني - الحكم الرشيد - الشفافية -

المحاسبة - مكافحة الفساد -

Résumé:

Cette étude vise essentiellement à savoir l'ampleur de la contribution de la société civile dans la rationalisation de la politique publique en Algérie, qui comprend trois chapitres, deux séparations théoriques et un chapitre pratique. En Sélectionnant la première dont les notions d'ordre public et de la bonne gouvernance et la façon de les relier. Alors que le deuxième chapitre qui traite la notion de société civile et le rôle des organisations dans l'élaboration et la mise en œuvre des politiques publiques et les exigences de la rationalisation de ces politiques et des principes de bonne gouvernance (transparence, la participation, la responsabilité, la comptabilité et la lutte contre la corruption). Pour le troisième chapitre d'entre eux axé sur le côté pratique où on a choisi un modèle d'organisations de la société civile algérienne, à savoir la Ligue algérienne des droits de l'homme, afin d'identifier l'étendue de leur contribution à la rationalisation de la politique publique en Algérie et que ce à travers des entretiens avec des fonctionnaires. Cette organisation et l'analyse des formes qui contiennent des réponses de leurs membres sur l'ampleur de la participation de l'organisation dans l'élaboration et la mise en œuvre des politiques publiques et l'étendue de l'application de chacune des termes de rationalisation.

Nous sommes arrivés à un certain nombre de conclusions, y compris:

- Que la bonne gouvernance est le meilleur moyen de rationaliser la politique des États, étant les trois parties sont nécessaires (l'Etat, le secteur privé et la société civile) à travailler en partenariat et en respectant pleinement les termes de rationalisation.

- Les organisations de la société civile en Algérie parfois impliqués dans l'élaboration et la mise en œuvre de la politique publique, mais son rôle reste modeste par rapport au rôle de leurs homologues dans les pays démocratiques, et principalement en raison d'obstacles juridiques, organisationnelle et financière, qui sont causées principalement par la nature du système politique algérien.

Mots clés: *politique public – société civile – la bonne gouvernance – transparence – comptabilité – anti- corruption.*